نص الرسالة التي وجهها الممثل الخاص للأمين العام،السيد عبد الله باتيلي، لأعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة المجتمعين في تونس

تونس، شباط/ فبراير 2024

أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الموقرون

أخاطب هذا التجمع اليوم وأنا على دراية تامة بتباين الآراء بشأنه بين مساند ومشكك ومعرقل. ومع ذلك، أرى بأن هذا الاجتماع هو بمثابة شهادة على قدرة الليبيين على الالتقاء والانخراط في الحوار عند وجود إرادة حقيقية للقيام بذلك.

بصفتي الممثل الخاص للأمين العام، أصبو بشدة إلى جمع كل الأطراف الرئيسية معاً لإيجاد حل للقضايا الخلافية التي تعيق العملية الانتخابية وتديم الأزمة في ليبيا. ورغم أن هذا الاجتماع لا يلبي هذا الطموح بسبب طبيعته الثنائية والتحفظات التي أبدتها بعض الأطراف، إلا أنه قد يكون خطوة في الاتجاه الصحيح، شريطة أن تصدق النوايا، وأن توضع المصالح العليا لليبيا أولا، وأن يتم ترك الحسابات الضيقة جانباً.

نحن في بعثة الأمم المتحدة للدعم، ندعم جميع المبادرات التي تسعى إلى جسر الهوّة بين الأطراف الليبية. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضاً المخاطر المرتبطة بإعادة إنتاج حلول غير مقبولة من الجميع، حيث يثبت في النهاية أنها غير قابلة للتنفيذ. ولذلك، يجب أن نسلّم بأنه لا يمكن لاجتماعكم هذا أن يكون بديلاً لحوار أوسع بمشاركة أكبر وجدول أعمال أكثر شمولا.

لقد علّمنا التاريخ الحديث لبلدكم دروساً بليغة حول العواقب الكارثية للمبادرات الأحادية التي تهدف فقط إلى إنشاء مؤسسات جديدة دون تعاون وموافقة جميع الأطراف المعنية. وقد أدت هذه المساعي إلى فوضى لا توصف وخسائر مأساوية في الأرواح. لذا، من الأهمية بمكان أن نتعهد بعدم تكرار مثل هذا السيناريو على الإطلاق في المستقبل. أريد أن أؤكد من جديد اليوم وبشكل قاطع بأنني لن أدعم أبداً أي مسار عمل من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الخسائر في الأرواح في ليبيا.

ومن أجل المضي قدماً بحق، من الضروري للغاية معالجة جميع القضايا الخلافية التي حالت دون إجراء الانتخابات في عام 2021. ولا ينبغي التركيز فقط على مسألة واحدة على حساب مسائل أخرى لا تقل أهمية. وبالمثل، لا يمكن تحقيق التقدم من خلال فرض واقع مؤسسي جديد؛ بل إن الأمر يستلزم مفاوضات حقيقية وتسوية سياسية تشمل جميع الأطراف الرئيسية. ولذلك، فإنني أدعو الأطراف المؤسسية الرئيسية إلى المشاركة في الحوار بحسن نية ودون شروط مسبقة.

السيدات والسادة الكرام،

لقد مرت ثلاث عشرة سنة منذ أحداث 17 فبراير، والشعب الليبي لايزال في انتظار تحقيق آماله في السلام المستدام والاستقرار والأمن والديمقراطية والرخاء. إن الليبيين يراقبون ما تقومون به عن كثب، وينتظرون بفارغ الصبر تحقيق هذه التطلعات. كما يطالبون بإنهاء القيود المفروضة على الحقوق والحريات، ووقف العنف ضد المواطنين والقتل غير المبرر للمدنيين.

لا شك أنكم على علم بالمتاعب الاقتصادية المتصاعدة والتي باتت تضغط بشكل متزايد على القدرة الشرائية للأفراد والعائلات. إن الليبيين يتوقعون من قادتهم إبداء اهتمام أكبر بهمومهم اليومية بدل إدارة الظهر لها والاستمرار على نفس النهج الذي كان أحد أسباب تفاقم الوضع الاقتصادي،

بصفتكم برلمانيين، فإن المسؤولية الملقاة على عاتقكم هي حشد الطاقات الاجتماعية والسياسية اللازمة للخروج من المأزق الحالي. ولدي إيمان عميق بقدرتكم على أن تكونوا بمستوى هذا التحدي، شريطة أن تدركوا خطورة الوضع الذي تواجهه ليبيا حالياً. عليكم أن ترقوا إلى مستوى توقعات الشعب الليبي وأن تتجاوزوا هذا الجمود السياسي من خلال الحوار البنّاء وبناء التوافق.

إن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لا تفضّل أي طرف سياسي على آخر، وكل دعمِنا موجّه نحو الشعب الليبي في سعيه للحفاظ على وحدة بلاده، وإنشاء مؤسسات شرعية، جديدة وتحقيق السلام والاستقرار المستدامين، وضمان حياة كريمة للجميع. إن وجود ليبيا كما عرفناها منذ الاستقلال بات اليوم عرضة لخطر كبير بسبب تعنت أولئك الذين يصمّون آذانهم عن المطالب المشروعة لشعبهم ويقدمون مصالحهم الشخصية على المصلحة الوطنية

العليا.

لقد آن الأوان لكي تتحمل جميع الأطراف الرئيسية مسؤوليتها الأخلاقية لوقف الانهيار الوشيك. وإنني أحثكم، كبرلمانيين، على اتخاذ الخيارات الحكيمة التي يتوقعها الشعب الليبي ويستحقها.

لقد ضاع الكثير من الوقت على ليبيا وشعبها. وكل يوم يمر تصرّون فيه على البقاء في مواقعكم، أو تتمسك فيه الأطراف الأخرى بمناصبها، يقرّب ليبيا أكثر إلى الحافة بشكل خطير. يجب عليكم كبح جماح هذا الزحف الحثيث نحو الهاوية والاحتكام إلى العقل والحكمة لإنقاذ ليبيا.

شكراً لكم